الحريات أولا

الحملة الوطنية من أجل عراق ديمقراطي متحضر

العدد (2005)السنة الثامنة -الاربعاء (5) كانون الثاني 2011 http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

الآراء الواردة في الملحق تعبر عن وجهات نظر كتابها

تعجيل المؤجل وتأجيل المعجل

هاني فحص

أنا، رجل الدين الموصول بالحوزة، أوافق أي محافظ عراقي أو رئيس مجلس أي محافظة عراقية، على اصدار تعميم بمنع الخمور والمخدرات وسفور السيدات واختلاطهن بالرجال، ومنع صناعة التماثيل وتحطيم ما هو موجود منها في الساحات العامة والمتاحف والمنازل ومخيلة النحاتين وصولاً الى جدارية فائق حسن، واغلاق دور السينما والمسارح، ومنع تدريس كل الفنون في المدارس والجامعات والمعاهد... (حتى الخط العربي!) وصولاً الى منع الشعراء من كتابة قصائد الغزل او الخمريات، واتلاف ما هو موجود منها في المكتبات العامة والخاصة، من رباعيات الخيام الى حجازيات الشريف الرضي وصولا الى خمريات وغزليات محمد سعيد الحبوبي والخميني ومصطفى جمال الدين، وأوافق على منع كتّاب الرواية من كتابة الروايات الا اذا كانت في تاريخ الاسلام، وكانت متضمنة للعبرة والموعظة الحسنة، والاقتصار في الشعر على المدائح النبوية والرثاء والملاحم. ولا مانع لدي من منع النشيد الوطني ومنع قراءة القرآن مرتلا على المقامات الموسيقية المعروفة (سيكا ونهاوند وبيات وحجاز الخ...).

أوافق على ذلك كله، لو طلب مني ابداء رأيي، واوقع على بيان تأييد للاجراءات مع بند جزائي اذا ما تراجعت عندما تظهر صعوبات التنفيذ وسلبياته... واوافق على تشكيل قوة تنفيذية مسلحة بالسلاح الحربي الابيض والأسود وبالايديولوجيا الجاهزة، على طريق «كشت ثأر الله» التي شاهدتها في السنوات الأولى في ايران وكانت تبالغ في قمعها للمخالفين وغيرهم فتثور ثائرة الناس والمسؤولين فتبادر الدولة الى وضع حد لها ليبدأ الخبثاء من اعداء الدولة الجديدة في المبالغة في مظاهر التحرر فتثور ثائرة الناس والمسؤولين فتبادر الدولة الى اعادة «الكشوت» أي الدوريات.

وأوافق على انزال اشد العقوبات الجسدية والمعنوية في المخالفين ن دون تفريق بين ابناء المسؤولين وغيرهم، بما يقتضي ذلك من تحول المواطنين جميعاً الى جهاز امن يومي على سلوكيات الافراد فيتجسس كل احد وفي كل شيء، من دون تفريق بين الممارسة السرية او العلنية، وان كان في ذلك مخالفة للشرع، فإن فيه ترسيخا لسلطة الدولة او سلطة السلطة.

ولي على ذلك شرط هو ان يتم ذلك بعد استكمال بناء الدولة في العراق، ويصبح الامن شاملا او شبه شامل، والاستقرار راسخا او شبه راسخ، ودورة الانتاج والعمران والعلم والعمل مزدهرة، والحرية مصونة والقانون سائداً والقضاء قويا ومستقلاً والحدود آمنة والبطالة متراجعة والعافية عامة والعلاج متوفرا واطفال الشوارع في المعاهد والايتام في المياتم وبائعات الهوى قد تم اصلاح امورهن واعدادهن للاندماج في المجتمع الخ... ولا اصر ان يتم ذلك كله وأرضى ببعضه على امل بالتبعية، ولا ارفض التدرج في التنفيذ، واعد ان يكون نقدي للاداء موضوعيا وبناء من دون الوقوع في شبهة اشاعة الفاحشة او التشجيع عليها او الرضا بها.

ان اي دولة او سلطة تحقق نسبة مقبولة من هذه الامور تصبح قادرة على فرض ما تشاء حتى لو كان مخالفاً للشريعة ومحكوما بضرورات معينة او غير محكوم.

وقد ينقسم المجتمع الاهلي والمدني والسياسي بين مؤيد ومعارض ولا مشكلة في ذلك، اذا استطاعت الجهات الفاعلة في الادارة ان تؤمن الحوار او السجال بين المختلفين.

أقول قولي هذا وكأني اضع مشروع الدولة بديلاً عن الحرية او الحريات! أبدا... فأنا اعتبر الدولة تحت سقف القانون ضامنا وناظماً للحريات العامة والفردية، وحارساً للقيم السلوكية... والفنية والجمالية ايضا... وهذا الدور لا بد ان تقتنع به الدولة واهلها نظرياً، وان تطبقه عمليا، فإذا كان الاقتناع النظري صعبا في العراق لأسباب ثقافية وتاريخية وسياسية، تتصل بالنظام البائد وممارساته التي وضعت الاخلاق في هامش اهتماماتها، بل حاولت ان تعمم الانفلات تغطية للجرائم والانحرافات... اذا كان الاقتناع النظري صعبا على بعض الناس بضرورة الحرية، وتأجيل الكثير من الامور الى حين استواء الدولة على حالة من الادارة الكفية والتنمية الناجعة، فلا بد من الاقتناع العملي، اي الدخول في التجربة، لنرى الى اين يصل بنا الخطأ في تعجيل المؤجل وتأجيل المعجل.

عن الاسبوعية

كتابة على الحيطان

إيران + السعودية ÷ 2 = العراق !

عامر القيسي

كل الكلام عن العراق الواحد الموحد الذي كان له القدح المعلى في البرامج الانتخابية للكثير من القوى سيذهب ، بل هو في طريق الى الذهاب ادراج الرياح وسط فوضى تجليات الواقع الذي نعيش تفاصيله يوميا . فحزمة الخروقات الجارية بكل قوة ضد الحريات المدنية والشخصية العامة التي تمارسها مجالس المحافظات في بغداد والمحافظات الاخرى وتصريحات بعض المسؤولين في السلطتين التنفيذية والتشريعية ، تؤكد ان بعض القوى الدينية المتشددة ، او بعض اجنحتها ، من باب الدقة ، تسعى دون كلل من اجل بناء الدولة الدينية في الضد تماما من بنود الدستور الذي صوّت له ملايين العراقيين من مختلف الاتجاهات والملل والمكونات ، ومن صناديق الاقتراع التي حملت بصمة الناخب على أساس البرنامج الانتخابي المعلن وليس على أساس الممارسات التي تلت انتخابات السابع من آذار ٢٠١٠ .

لقد حذرنا ومازلنا نحذر من ان الصمت الذي تجابه به هذه القرارات من الحكومة المركزية ومن قوى من المفترض بها ان تقف موقفا قويا وشجاعا من هذه القضية المفصلية في سير العملية السياسية الجارية في البلاد ستقود البلاد الى ما لايرضاه الجميع ،علنا على اقل تقدير .

وللاسف تركت الحكومة وهذه القوى مهمة التصدي لهذه الممارسات إلى منظمات المجتمع المدني لتدافع عن برامج الاحزاب المعلنة في انتخابات آذار من العام الفائت وتتعرض الى شتى أشكال المضايقات والتهديدات والتحريضات ، التي تهدف في نهاية الأمر الى تكميم الافواه وتمرير مشروع الدولة العراقية الدينية !!

فهل هذا ممكن ؟

نستطيع القول ،ان هذه القوى تقرأ أو قرأت الواقع العراقي بعيون الآخرين ، وهي عيون في أفضل احوالها لا تستطيع ان ترى من الواقع غير ماتريد ان يكونه لا على ما هو عليه او ماينبغي ان يكون عليه في اطار المشروع الديمقراطي العراقي المفترض ، وهذه القوى لم تستطع ان تقرأ الممانعات العراقية الشعبية الواسعة التي أجهضت أكثر من مشروع طائفي لتقسيم العراق أو لتحويله الى نموذج مسخ من تجارب اخرى !

ان خطورة التوجهات الجديدة بعد فشل المشاريع القديمة ، هي ان الاجنحة المتشددة داخل هذه القوى ، تستخدم الآن السلطة ، بكل إمكاناتها ،بما في ذلك القوات الامنية والشرطة ، وآلياتها لتمرير وفرض تطبيق افكارها التي لاتجد اتفاقاً عليها في مساحة واسعة من الجغرافية العراقية ! وبالتالي سيتحول العراق الى مقاطعات صغيرة ومقطعة داخل كانتونات الولاءات الطائفية ، فالقرار الذي تقبله البصره لاتقبله الرمادي وما يسعى الى تطبيقه في بغداد لامكان له في كردستان العراق ، بل نستطيع القول ان تقطيعا للاوصال سيحدث داخل المحافظة نفسها ، لان ماتقبله منطقة ما ترفضه أو تتمرد عليه منطقة أخرى وما يسنه هذا الوزير يخالفه وزير آخر وبذلك ستكون لدينا مناطق سنية واخرى شيعية وثالثة مسيحية ورابعة وخامسة ..الخ !!

ان السير في هذا المشروع يشبه عملية اللعب بالنار ، بالنسبة للذين يخلطون بين القناعات الدينية ، وهي حق مشروع ومطلق لكل إنسان ، وبين أسس بناء الدولة العصرية الحديثة ، وقد أثبتت الكثير من تجارب العالم ، بما في ذلك العالم الأوروبي، إن هذا الخلط والاختلاط بين عنصرين لكل منهما منهجه في الحياة ، يؤدي في النهاية الى تدمير الدولة وتحويلها الى العوبة لمجموعة من الاجتهادات الخاصة من الفرق المختلفة في الرؤية الى الحياة والدين وتطبيقاتهما الحياتية .

مازلنا نقول ان السير الحثيث بهذا الاتجاه سيؤدي في النهاية العملية الى تقسيم العراق وتمزيق لحمة المجتمع العراقي ، التي تعرضت الى صدمة عنيفة سنوات الاحتقان الطائفي ، وان الإصرار على فرض اللون الواحد في الحياة الاجتماعية اليومية وتشكيل مناطق غلق مطلقة لايديولوجيات مختلفة التفسير والصمت الرسمي المريب على كل الممارسات التي اصبحت واضحة المعالم ستحول العراق الى شظايا ،وفي نفس الاتجاه تجري التهيئة لممارسات جديدة من خلال زج المرجعيات الدينية التي كانت على الدوام مصدر اطمئنان للمواطن من اندفاعات القوى المتطرفة من قبل الجميع ، بل انها ساهمت بفعالية في إطفاء نار الفتنة التي اندلعت في سنوات الانفلات بعد سقوط الدكتاتورية .

ولكي لايتهمنا البعض بالتجني على هذه الاتجاهات أو إننا نخلق لأنفسنا أوهاماً أو أشباحا نتصارع معها مثل طواحين الهواء ، يكفي ان نقول ان الاستاذ محمود المشهداني قد لخص موقف هذه القوى بالقول في لقاء متلفز مع فضائية الحرة عراق بث يوم الأحد بالجملة الآتية (ايران زائدا السعودية تقسيم اثنين يساوي العراق) وزاد على ذلك من ان كل القوى الاسلامية على وفاق حول "مستقبل" العراق القادم .لان هذه القوى لاترى خطرا يهدد العراق غير الديمقراطية متناسية ابسط الحاجات الانسانية والحقوق الضرورية واشتراطاتها الإنسانية ، وهي قوى جاهلة غير مسؤولة تزور حقيقة الدين وتتحرك حرّة في شوارع المدن والريف مستقوية بأعداء العقل والانسان الذين يريدون ويسعون لكي يظل شعبنا غارقا في زوايا الجهل والظلام والخرافة وخانعا لكل اشكال انتهاكات حقوقه المدنية ، والحقيقة تقول ، اينما حل الجهل والخرافة وجد الاستغلال بأبشع صوره!!

إننا اذ ندافع عن حق الانسان وحرياته في الحياة والتفكير ، عن حقه في الانفتاح على العالم المتحضر ، إنما نناهض بذلك كل كل الاوضاع التي تلغي العقل من اجل المصالح الضيقة والتي لاتقرها الشرائع السماوية بمختلف اتجاهاتها .

لن يصيبنا اليأس من كلام تعترض عليه الكثير من القوى السليمة ، بما في ذلك قوى إسلامية متنورة ومعروفة بتوجهاتها المعتدلة ، وسنسعى جاهدين من أجل بناء عراق ديمقراطي لايتقاسمه الجيران !

أسلمة الديمقراطية أو ديكتاتورية الأكثرية

تقييم الوضع السياسي في العراق بعد سبعة أعوام من السقوط المدوي للديكتاتورية يتطلب قدرا كبيرا من التأني والتفكير والتحليل ليس لصعوبة الوضع السياسي والاجتماعي العراقي فحسب بل لكثرة التغيرات التي تحدث سياسيا وتنعكس بشكل مباشر ومثير على الواقع الاجتماعي مما يجعل التوصل إلى نتائج ثابتة مبنية على معطيات ملموسة شيئاً مرهقا .

فقد شهد المجتمع العراقي هزات عميقة ومتتالية أسقطت الكثير من الأقنعة التي ارتدتها الحركات السياسية والتيارات الحزبية كما أسقطت في الوقت نفسه ثوابت وغرست غيرها لدى قطاعات واسعة من المجتمع العراقي .

السنين الأولى اتصفت بغليان للعاطفة الدينية في أذهان العراقيين وانتشار روح الثأر والتشفي من البعثيين حينا ومن بعضهم البعض أحيانا أخرى بدأت سياسيا وانتقلت بسرعة إلى الطبقات الدنيا للمجتمع واتسعت بشكل مذهل حتى باتت تلك الطبقات لفترة ليست بالقصيرة هي من يتحكم بدفة الأحداث في العراق خاصة في أعوام ٢٠٠٥و٢٠٠٦ (حيث كان ما يحدث في الشارع هو الذي ينعكس على السياسة وليس العكس)

مرتضى عبد الرحيم

وفي تلك الفترة بالذات استطاع قطاع واسع من تلك الطبقة الوصول إلى مركز القيادة السياسية في البلد و مازالوا ، مما يعني انقلابا يشبه ما تنتجه الثورات من إزاحة طبقة و إحلال أخرى محلها إلا أن الوضع في العراق اشد تعقيدا فلم يتم إزاحة طبقة و إحلال أخرى محلها بل ما تم هو إحلال خليط غير متجانس بل ومتنافر في أكثر الأحيان محلها .

وفي خضم هذه الأحداث فأن الليبراليين كانوا أكثر التيارات الفكرية والسياسية خسارة وبما أن الولايات المتحدة الأمريكية هي الراعي الرئيسي لدمقرطة العراق فأن العلمانيين في العراق اعتبروا أن العلمانية في العراق والحفاظ على أركان الديمقراطية فيه بخير مازال المشروع أمريكيا(وكفى الله المؤمنين شر القتال) وبالفعل حاولت الولايات المتحدة وضع أكثر من ركيزة أساسية للحفاظ على حيادية الديمقراطية الوليدة والحيلولة دون أسلمتها أو تجييرها لصالح الدين إلا أن ذلك لم يستمر طويلاً والسبب يعود وبشكل رئيسي إلى أن الديمقراطية لا تأتي من أعلى الهرم الاجتماعي ولا يتم إنشاء ديمقراطية على ارض لا تعي مفرداتها ولا أسسها ورغم أن كل الأحزاب العاملة في الساحة العراقية حالياً ترفع راية الديمقراطية فأن اغلب تلك الأحزاب أن لم نقل جميعها يعتبر الديمقراطية أداة مشروعة للوصول إلى السلطة لا أكثر ، مما يعني بالضرورة الوقوع في فخ ديكتاتورية الأكثرية

مسلسل التراجع الذي أصاب البنية العقلانية في المجتمع لم يكن وليد اليوم ولكنه اتخذ شكلا أكثر حدة في السنين الأخيرة وظهر في تشكيل الحكومة الجديدة للعلن بعد توفر البيئة المناسبة .

وللعودة إلى نشوء الأزمة فأنها بدأت منذ الضجة التي أثيرت حول محاولة مجلس الحكم المؤقت بداية تشكيله بتغيير قانون الأحوال المدنية (١) الذي سن في فترة الزعيم عبد الكريم قاسم واعتبر حينها أهم انجاز لعقلنة القوانين و أثارت محاولة تغييره ضجة واسعة.بيد أن القانون اصطدم بفيتو الحاكم الأمريكي حينها بول بريمر .

لم يعن ذلك انتهاء الأزمة فقد بدأت ولا ينتظر أن تنتهي بدون ضوضاء فتشكيل الحكومة الأخيرة كشف إلى حد ما وقوع الديمقراطية العراقية في فخ ديكتاتورية الأكثرية كما أعطى انطباعاً واضحاً حول الوجهة التي تتجه لها تلك الأكثرية وهناك الكثير من القرائن التي تكشف لنا نهاية المشوار بالنسبة لديكتاتورية الأكثرية التي نتجه لها فحكومة نوري المالكي التي شكلت مؤخرا لم يكن من بينها إلا امرأة واحدة عندما شكل مجلس الحكم لم يكن من بينهم إي امرأة الأمر الذي سلط الضوء على حقيقة المجتمع الذكوري في العراق وضرورة حماية المرأة فتم منح المرأة كوتا مثلت في البداية ٤٠ بالمائة، إلا أنها ونظرا لعدم إمكانية تطبيق ذلك حيث أن المرأة في المجتمع العراقي مازالت في طور النمو ونيل كافة حقوقها موضوع لا ينظر له بجدية حتى من قبل المرأة نفسها في ضل الجو القاتم الذي تمر به البلاد فخفضت النسبة إلى ٢٥بالمائة كحد أدنى لا يمكن التجاوز عليه .

ورغم كل شيء اعتبر ذلك انجازاً يحسب للإدارة الأمريكية ولكن تم التحايل وبسرعة مذهلة على القانون فالكوتا لم يتم تطبيقها إلا في البرلمان حصرا دون أن تنفذ في باقي مراكز صنع القرار في البلاد وتشكيلة الحكومة الأخيرة خير دليل على ذلك ولو حاولنا أن نورد أدلة في هذا السياق لضاقت بنا الكتب وليس هذه الوريقات فقط .

ولكن بما أن ديكتاتورية الأكثرية تتمدد في جميع دوائر الدولة، فأن إي قانون تتم المصادقة عليه من قبل الأكثرية يعتبر مشروعا ويتم تسويق ذلك على انه إرادة الشعب والديمقراطية .وبما أن الأكثرية تطالب بتحكيم الإسلام فليذهب الباقون إلى الجحيم .

ثم قبل حين إغلاق الحانات ومحال بيع المشروبات الروحية لم تكن هناك معارضة يكترث لها لم تمض فترة طويلة حتى أغلق قسم الموسيقى والسينما في معهد الفنون الجميلة .كما طالب المرجع النجفي وذلك خلال زيارة وزير التعليم العالي علي الأديب له ونبه على التصدي للميوعة والاختلاط في الجامعات وهما تعبيران يعنيان الحشمة إي فرض زي ذي مواصفات معينة (إسلامي) على الطالبات وحسب الإمكان منع الاختلاط بين الجنسين في المدارس والمراكز التعليمية الأمر الذي لم يطبق حتى في أكثر بلدان العالم الإسلامي تشدداً!.

ما أوردنا هنا لا يكاد يكون إلا نزراً يسيراً جدا مما يحدث على قدم وساق ليس باسم أسلمة الدولة ولكن بأسم الديموقراطية وكنا في مقال سابق نشر في عدد من المواقع قد تطرقنا إلى هذا الموضوع للتذكير بحقيقة الجمهورية الإسلامية ومشروع الدولة الإسلامية وتحذير الإسلاميين من تغيير أشكالهم وشعاراتهم حسب البيئة ومتطلبات العصر لان ذلك مضيعة للوقت ورفعهم لشعار الديمقراطية الآن لن يضر إلا بالإسلام والديمقراطية في أن واحد ويضيع الفرصة على الجميع من وضع الأمور في نصابها فما يتم الآن هو استخدام ديمقراطية مشوهة (إي ديكتاتورية الأكثرية) للوصول إلى فرض نمط واحد على المجتمع والسعي إلى قولبة الجميع في هذا النمط الذي يحمل اسم الإسلام .فيما انه لا يحمل من الإسلام إلا الاسم وكذلك هو بالنسبة للديمقراطية لذلك يتم الدمج بين الشعارين رغم تنافرهما من اجل الوصول للسلطة لا أكثر فيما لو كان حملة الشعارين من المؤمنين سواء بالديمقراطية أو الإسلام لما رفعاهما جنبا إلى جنب ولا اختاروا احدهما فقط إلا أنها الوصولية التي تتيح تهجين النظريات حتى لو كانا على طرفي نقيض فلا ينتظر إلا أن يولد مسخ يصعب تبين ملامحه وهو ما يحكمنا الآن.

بناء على ما تقدم وبعد اتضاح صورة المستقبل بالنسبة لتحكيم فئة معينة من خلال صناديق الاقتراع حتى لو حصلوا على أكثرية بسيطة فأن ذلك يتيح من خلال عدم إيضاح الحقوق المدنية التي تعتبر الكتاب المقدس بالنسبة للديمقراطية و لا يمكن الدخول في حمى الديموقراطية دون الإيمان بلائحة الحقوق الشخصية وضرورة حمايتها و إلا تم سحقها والتجاوز عليها من قبل الأكثرية التي قد لا تقدم على ذلك إلا بعد تشريع القانون المناسب لها فامتلاكها الأكثرية في البرلمان يمكنها من ذلك حسب قوانين الديمقراطية العراقية .

لاشك أن الظروف التي مر بها العراق خلال الاعوام السبع الماضية لم تكن تمثل البيئة المناسبة لظهور حركة ليبرالية عقلانية وعلمانية في العراق لان قرقعة السلاح كانت تغطي على إي صوت آخر رغم أن خيار العلمانية وابعاد الدين عن الساحة السياسية العراقية كان يمثل للبعض حبل الخلاص باعتباره يقضي وبشكل نهائي على المشكلة الطائفية في العراق وربما إلى الابد ولكن اتضح أن المجتمع اقل نضجا من أن ينادي بهذا الخيار وحتى بعد هدوء الاوضاع قليلا وعلت بعض الاصوات التي طالبت بفك الارتباط بالطائفية السياسية الحاكمة في العراق وحسبت إلى حد ما كتيار علماني يفترض أن يتحدث بصوت أكثرية مغيبة لكن أعادت الحقيقة السابقة نفسها إلى العلن فاتضح مرة أخرى أن شعار العلمانية أو اللاطائفية التي رفعتها القائمة العراقية طويلا أثبتت بطلانها فما كانت الا قناعا جديداً حاولت فئة من الناس ارتداءه ليس باعتبار أن الطائفية مرفوضة لنفسها ولكن باعتبار أن الدخول في معركة طائفية حتى وان كانت دبلوماسية ستفضي إلى خسارة محققة خاصة للمكون السني للسبب ذاته كان المصوتون لصالح القائمة العراقية أكثرهم من السنة العرب رغم أن السنة العرب ليسوا أكثر حرصا على العلمانية من الشيعة بل على العكس تماماً فالحركات الأكثر تطرفا و عنفا تكثر في المناطق السنية وفي نفس المناطق التي اكتسحت فيها القائمة العراقية باقي منافسيها

استعراضنا لخلفيات الانتخابات الأخيرة وتشكيل الحكومة العراقية الجديدة كلها تؤكد على حقيقة واحدة وهو أن الليبرالية في العراق تمر بأزمة حقيقة مما يحتم على من يهتم لامرها بأن يحاول حزم امره للخروج بتيار موحد حتى لو كان ضعيفا للدخول في اللعبة الديمقراطية لانها الطريق الوحيد المتاح في الوقت الحالي للمحافظة على امل بناء عراق ديمقراطي حقيقي يمنح حقوقه للجميع بالتساوي لا تحويل الديمقراطية إلى ديكتاتورية للاكثرية لان الأكثرية التي ستتحول إلى ديكتاتور لن تكون منهم ابداً.

مع حملة الحريات أولاً

لأجل ماذا عارضتم (صدام حسين)؟

كاظم الحجاج

عدا السجون المرعبة والإعدامات من دون محاكمة ، والتهجير الجماعي والحروب العبثية والتجويع والرأي الواحد ، والحزب الواحد ، وقمع الرأي وتفضيل الآخر على ابن البلد...

وعدا ضياع أكثر من ألف فرصة لجعل العراق أفضل من سويسرا ، أو (الإمارات) وهو أضعف الإيمان .. هل أقل من هذه كانت مساوئ وخطايا صدام حسين ؟ وهل لأسباب غيرها صار هذا الكائن مكروهاً من الله وعباده العراقيين (عدا المستفيدين منه بغير حقّ ؟!) لماذا ثار عليه الشيوعيون والإسلاميون والقوميون والبعثيون (المعارضون) والوطنيون جميعاً؟ بل لماذا ثار عليه بعض أبناء عشيرته وقريته وحتى أهل بيته؟!) أم هل عارضه المعارضون وثار عليه الثائرون لأجل ان يحكموا بديلاً عنه ؟

هل كان الكرد يريدون ان يحكموا هم وليس صدام حسين ؟ هل كان الشيوعيون وأتباع حزب الدعوة يريدون أن يحكموا هم وليس صدام حسين ؟ أهذا ما كان مطلوباً ؟ وهل اجتاز الأمريكيون المحيطات وقدموا المليارات إضافة الى أرواح الآلاف من أبنائهم وبناتهم الأعزّ عليهم من كل شعوب الأرض ، هل جاءوا لكي يزيحوا صدام حسين فقط ، ويضعوا بدلاً عنه كردياً أو شيعياً أو بعثياً (معارضاً) ؟ هل أرواح الناس بهذا الرخص من أجل تغيير الأفراد لا من أجل تغيير المبادئ وشكل الحياة وشكل البلدان وأشكال الناس ؟..

هل كان المعارضون العراقيون شيعة وسنة وشيوعيين وكرداً .. يتشردون من بلادهم ويتعرضون لكل هذا من أجل أن يأتي الى الحكم قادة جدد؟! هل كان أحد يفكر بالرجل البديل أم بالفكر البديل والأنموذج البديل وبالحياة البديلة التي هي بلا سجون مرعبة وبلا إعدامات من دون محكمة ، وبلا حروب ولا تجويع وبلا رأي واحد وحزب واحد .. وبلا منع للفضائيات والموبايلات والموز الصومالي والإنترنيت والمعلومات والكتب وبلا (موديل) للملابس واللحى والشوارب ولا منع على الوجه الحسن من الكشف ! ومن أجل بلد بلا فدائيي صدام أو فدائيي سواه .. هل نرخص كل هذه الآلام والضحايا من أجل وضع شخص بدل آخر أو حزب بدل آخر ؟! هل كنا نريد إزاحة الرفاق أعضاء الفرقة والشعبة ، لكي يحلّ محلهم الرفاق أعضاء مجالس المحافظات ؟ هل كنا نسخر من الشيخ عبد الغفار العباسي – مفتي تلفزيون الشباب – لأجل أن يأتينا محله (شيوخ) أو أفندية أكثر إثارة للسخرية ؟

أيها السادة . تأسست الدولة العراقية في العشرينات على يد المحتل البريطاني . جزاه الله خيراً! ومن حسن حظ العراقيين أن أبناء العراق المميّزين كانوا موجودين كلهم في داخل بلدهم ، فتسلموا الدولة الجديدة الناشئة وأداروها بشرف وإخلاص وأمانة ، من دون نهب وسرقات وفساد وجاءنا الإنكليز بملك عربي هاشمي من الحجاز ، فلم يقل أحد أنه عميل ، كما لم يقل احد وقتها ان الحكومة والبرلمان والجيش – (الجديد) وقتذاك – كانوا عملاء للأجنبي الذي كان موجوداً وجوداً عسكرياً ومدنياً وهو الحاكم شبهه الفعلي .

ولم تكن هناك (مقاومة) للمحتل ولا قتل للشرطة والجنود والحلاقين (العملاء) ! . واذا كان الاحتلال العثماني المتخلف المهزوم قد جعلنا نقبل بمحتل آخر أكثر تطوراً وأقل وحشية وهمجية وأمية .. وكذلك فإن نهاية عراق صدام حسين المدمّر والمهزوم قد أجبر العراقيين على (القبول) بما هو أقل وحشية من ضرب المواطنين بالأسلحة الكيمياوية أو دفنهم في مقابر جماعية (اشتراكية) ! .

والفارق بين الاحتلالين – البريطاني – سابقاً والأمريكي لاحقاً – هو ان البريطانيين لم يأتوا بعملاء معهم (على ظهور دباباتهم) بل كان (العملاء) موجودين جميعاً في داخل وطنهم كما قلنا ، وكانوا جميعاً (تحت التأسيس) من جيش وشرطة ومعلمين ومدرسين ومدراء ووزراء ونواب .. فتأسست الدولة (الوطنية) العراقية على أرض يباب كما تركها العثمانيون بعد قرون من النهب والسلب والتجهيل ..

كما يتأسس العراق اليوم ثانية على أرض يباب ، بعدما انهزمت دولته وجيشه وأمنه ومخابراته ورفاقه وفدائيوه وجيش قدسه .. وبعدما تهدمت أحجار بنائه قبل ذلك بثلاثة عشر عاماً بعد غزو الكويت الذي سيبقى وبالاً على العراقيين الى يوم الحشر !

الذين جاءوا بعد صدام – من الداخل والخارج – شطبوا على صدام وعلى بعض رجاله فقط – علماً ان ثمانين بالمئة من رجال صدام من قواعد الحزب وفدائيي صدام وجيش القدس والجيش الشعبي وصغار رجال الأمن والمخابرات هم من الشيعة ، ابتداء من (مدينة صدام) نزولاً الى الفاو .. وهؤلاء جميعاً (سترتهم) الأحزاب والميليشيات والجيش الجديد والشرطة الجديدة ...

وهؤلاء هم (رجال الداخل) .. أما الذين جاءوا من خارج العراق – وهم قلّة ، فلقد عاش أغلبهم في دولتين مجاورتين لا صلة لهما بالديمقراطية أو التحضّر . وهم بدورهم شطبوا ما استطاعوا من رجالات صدام ولم يشطبوا على نموذجه ولا على أفكاره المريضة . القادمون من الخارج احتلّوا المنطقة الخضراء . و(القادمون) من الداخل احتلوا الشارع بسلاحهم . وكأن كلاً منهم ينتظر لحظته من أجل إثبات وجوده الشخصي أو الحزبي .

رجال صدام لم يتعرضوا الى العقاب ، بل أغلبهم لم يهرب من ضحاياه . الجميع (تلثّموا) إما مع المليشيات أو مع (المقاومة) . الضحايا لم يعودوا ضحايا بل ارتضوا ان يحلّوا محل جلاّديهم . كما استمر القتلة السابقون في القتل بطرق أبشع وأكثر جماعية . تداخل الضحايا مع قتلتهم في أكثر سراديب التاريخ عتمة وسخرية ومتاهة . الكثيرون صاروا ضدّ أهلهم ووطنهم لأنهم كانوا من دون هدف ومن دون قيادة نحو أي مستقبل . لم يفكر أحد باستثمار (الاحتلال) الى تحرير ، كما فعل الشعب الألماني بعد هتلر والإيطالي بعد موسوليني والياباني بعد هيروشيما وناكازاكي ..

القادمون من المنافي (المتطورة والمتخلفة على السواء – لم يتفقوا على أي برنامج او أي شكل للدولة القادمة طوال ثلاثين عاماً من المؤتمرات (المعارضة). والموجودون في الداخل لم يكن لهم برنامج لأي شيء أصلاً ، ولا تصوّر لهم لدولة أخرى ، لأنهم تربّوا على دولة واحدة وعلى نمط واحد من السلطة والقوة (السلاح)! بعضهم فعل بالغريزة ما كان محروماً منه وما كان ممنوعاً عليه ، حدّ الإشباع وحدّ البذاءة . ولأن الدستور الجديد قد ولد (منغولياً)ناقصاً ، ولأن النوّاب المشرّعين لم يتقنوا تشريع شيء – بخلاف امتيازاتهم وعوائلهم – فلقد استعانوا بتشريعات وقوانين مجلس قيادة الثورة الذي يصفونه بأنه (المنحلّ) وهم الذين لم يحلّوه ، لأنهم لم يستطيعوا حلّه . وهم يعودون إليه كلما صادفهم فراغ (دستوري) ولأن القادمين من الخارج و (القادمين) من الداخل لم يتقنوا السياسة فلقد خلطوها وخبطوها بالدين ، وخلطوا وخبطوا سلطة الدين بسلطة (الشارع) ، فأربكوا السياسة والدين والشارع . فسلطة السياسة يستخرجونها من سلطة الدين . وسلطة الدين يستخرجونها من سلطة الشارع ، وليس من الدين نفسه بل من سلطة (مجلس قيادة الثورة .. المنحل) أحياناً ! نعني قضية النوادي والمقاهي والمتنزهات التي ضغطوها الى (خمور) وأجبروا الطرف الآخر على ان يتحدث عن الخمور كذلك ! .. اتحاد أدباء العراق لم يغلقه مجلس قيادة الثورة المنحل .. بل أغلقه مجلس قيادة بغداد (غير المنحل بعد!) سيرك البصرة ليس خموراً . ولا موسيقى مهرجان بابل . ولا محرم الكوت .. ان الموروث هنا هو الذي يجعل (أم الكبائر) – بحسب الفقهاء لا القرآن والسنة – وليس الحشيشة ولا حبوب الهلوسة ولا تهريب النفط ولا الشهادات المزورة – من غشنا فليس منا – ولا ضرب الهاونات من حدائق البيوت . ولا حتى الذبح مع التكبير ! القادمون من الخارج والقادمون من الداخل اتفقوا على ان مشكلة العراق الآن هي (أم الكبائر) . بينما إمام المتقين جميعاً – علي بن أبي طالب (ع) – عندما سُئل : لماذا يُجلد شارب الخمر ؟ أجاب : لأنه إذا شرب سكر. وإذا سكر هذى. وإذا هذى قذف . فعليه حدّ القذف ، والقذف هو شتم الناس ، كأن تقول عنهم : إنهم " ثلة من السكيرين الضالين ". ولا نريد أن نذكر ما نقلوه الى شيخ جليل من أن أدباء العراق، تصور ! أدباء العراق " يبولون على بعضهم ! " راجين من شيخنا الجليل أن يحقق مع هؤلاء الكذّابين لكي يجلدهم بتهمة القذف ! أو بتهمة إنهم قد كذبوا عليه ! .. حمى الله العراق من بعض أبنائه القادمين من الخارج والقادمين من الداخل ومن نواياهم . آمين !

رسالة مفتوحة إلى الرئاسات الثلاث في العراق:

حتى لا يسود منطق الوصاية على الناس

السيد رئيس الجمهورية الأستاذ جلال الطالباني المحترم
السيد رئيس الوزراء الأستاذ نوري المالكي المحترم
السيد رئيس مجلس النواب الأستاذ أسامة النجيفي المحترم

تحية طيبة

آثرنا أن تكون رسالتنا هذه إلى حضراتكم مفتوحة لأنها تتناول شأنا عاما نرغب لأهلنا، في العراق وخارجه، أن يطّلعوا على رأينا فيه وموقفنا منه، آملين أن يتفاعلوا معهما دون عصبيات وأحكام عقائدية مُسبَقة وإنما بتحكيم العقل، وما أتتهم به تجارب العيش ، عيشهم هم وعيش أقوام غيرهم. ولهم أن يذهبوا، بعد ذلك، إلى الخيار الذي يرونه صائباً.

ولا شك إن ما نأمله من أهلنا نأمله، في الأساس، منكم أيها السادة، فأنتم تتولون مسؤوليات ذات طابع وجوهر وطنيين، تتطلب منكم السموَّ، في تدبيركم لشؤون البلد، على كل انتماء ديني أو طائفي أو عرقي أو حزبي أو شخصي، خاصة وأنه قد قُيِّض لكمُ الحكمُ في بلد بلغ تنوع الأديان والطوائف والأقوام، وتيارات الفكر والسياسة وتعدديتها، فيه، ومنذ القدم، مبلغا لم يكن، ربما، من حظ بلد آخر.

ومثل هذا التنوع يعني تنوع الهويات والثقافات والرؤى والتصورات عن العالم. فما هو محرّم لدى أحد الأديان قد لا يكون محرّما عند غيره. وما يكون حسناً عند هذا فلعله قبيح عند ذاك، وهكذا دواليك. ولهذا كنا، وما نزال، ندعو، مع كثيرين غيرنا، إلى عدم توريط الدين في شؤون الدولة والحكم، ففي هذا ورطة للبلاد وللناس أيضا. وهو ورطة للدين وإساءة له ولقيمه الانسانية العليا : قيم العدل والحرية ومساواة الخلق وكرامة بني الانسان والتراحم بينهم بوصفهم بشرا، وحماية الحياة وحق الانسان في الاختيار الحر الواعي وتحمله لمسؤولية خياراته أمام القوانين، حين تكون موضوعة لإقامة العدل بمعانيه الانسانية، لا بالمعنى الذي تراه هذه الفرقة أو تلك، وكذلك أمام الخالق حين يمثل أمامه في اليوم الآخر، مثلما تتفق الأديان جميعها. أولم يُذكَر في (الكتاب) بأن "كل امرئ بما كسب رهين، ٢١ ، الطور"، كما ورد ما يماثل هذا في آيات وسور كثيرة.

ولعلكم تتفقون معنا، أيها السادة الرؤساء، أن هذه القيم الكونية التي نسعى للالتزام بها، والذود عنها، لا تعود حقوقا، بل تصبح مظالم إذا ما جرى فهمها وتفصيلها على مقاسات العقائد وفرقها وطوائفها وأحزابها، ولن يكون الحديث عنها في الدساتير والخطابات السياسية والوعظية سوى بلاغة كاذبة، أو تعبير عن فصام نفسي وأخلاقي، في الوقت نفسه.

ومن الواضح أن تجاوز الحدود الضيقة للانتماءات الثانوية التي ذكرناها يجب أن لا يكون حليةً فيمن يتبوأ منصبا في الرئاسات الثلاث فقط، وإنما في جميع مسؤولي الدولة والحكومة. فهما، أي الدولة والحكومة، للعراقيين جميعا، أقلية كانوا أم أكثرية، أعجبونا أم لم يعجبونا، خالفونا أم وافقونا، رضوا بنا أم لم يرضوا، شاركونا العقائد أم لم يشاركونا إياها. والمسؤولون في الدولة والحكومة أجراء عند الناس يتلقون أجرهم منهم ليخدموهم، لا ليكونوا أوصياء عليهم في أمور الدين والدنيا. أو لم يقل القدماء من أهلنا بـ"أن كبير القوم خادمهم"؟

دستور البلاد، على ما فيه من عيوب غير قليلة، يضمن حريات الناس الشخصية والعامة ويؤكد مساواتهم أمام القانون، وهو لا يقول بأن الدولة دولة دين ما أو طائفة ما. بل هو يتحدث عن نظام ديمقراطي، ويتحدث ساسة الأحزاب الحاكمة والمتنفذة، ليل نهار، عن (دولة القانون) المدنية، الديمقراطية. ونحن نتساءل هل يمكن أن يكون للديمقراطية ولـ(دولة القانون) المدنية من معنى إذا ما جرى تقييد الحريات الشخصية والعامة من مسؤولين يمثلون هذه الأحزاب، ويلهجون بخطاب "الديمقراطية" و"المدنية" نفسه.

لقد أشرنا، أيها السادة الرؤساء، في بيان تضامني مع مثقفي بلادنا نُشر قبل فترة، إلى غضبنا وقلقنا إزاء إجراءات تذهب إلى قضم تلك الحريات، وأخذت تتواتر في الشهور الأخيرة، وقام باتخاذها مسؤولون في حكومات محلية وفي بعض داوئر الدولة الاتحادية، وهي إجراءات دوافعها أيديولوجية دينية في الأساس، وليست قانونية، مثلما يسعون لتبريرها.

لقد منع مجلس محافظة بابل قبل شهور الموسيقى في مهرجان دولي حضاري، بدعوى "حماية هوية المدنية الاسلامية!". وفي العام الماضي منع مجلس محافظة البصرة مهرجانا للأغنية الريفية وبالمزاعم الدينية نفسها. لا ندري ماذا ترون، أيها السادة الرؤساء، في عقل يمنع فنونا رافقت الانسان منذ بدء الخليقة، ولها مكانتها في الثقافات والحضارات الانسانية، ومن بينها حضارتنا في جزئيها العراقي العريق والعربي. الاسلامي؟.

كما أن هناك مسؤلين في هيئات السياحة يرفضون الترخيص لنواد اجتماعية بدعاوى "أن الشرع يُحرم عليهم ذلك!". وعلى "هدي الشرع!" يأبى مسؤول كبير في وزارة التربية التوقيعَ على عقد شراء آلة "بيانو" يحتاجه طلبة قسم الموسيقى. لماذا؟ لأن السيد المسؤول يعتبر هذا من الموبقات!. ويرى مسؤول غيره، لعله يحمل صفة "أكاديمية" يعرف (عالم الغيب والشهادة) وحده، كيف أتته شهادتها، ينظر إلى منجزات فن النحت العراقي وعباقرته بوصفها "أصناما" ينتظر أن يحمل عليها بالفؤوس كي يُكتب له (ثواب) إزالتها!.

ألا ترون معنا، أيها السادة الرؤساء، أن هذا كله من الجهالة الصارخة، وأنه لا يليق ببلاد لها كل هذا العمق الحضاري أن يتحكم بمصائرها مسؤولون كهؤلاء؟

هذه الأمثلة، وكثير سواها، يُظهر لنا، ولكم أيها السادة الرؤساء، أنْ ليس الغيرة على القانون هي ما يدفع هؤلاء المسؤولين لأفعالهم هذه، كما يزعمون، سواء ما تعلق منها بإغلاق النوادي الاجتماعية أو محلات بيع الخمور أوسواهما، وإنما الدافع الحقيقي هو تلك النظرة الأحادية للحياة وللعالم وللإنسان، التي ينطلقون منها، وترغب في صياغة الناس وعقولهم على شاكلتها هي، بحيث لا يكون لهم غير دور الأتباع الراكضين وراء كل ناعق، كما قال الإمام علي (ع) مرة. وفي مثل هذه النظرة لن يكون الدين سوى وسيلة للدنيا، وتوطيد سطوة السلطان فيها، والشواهد على ذلك، أيها السادة الرؤساء، لا تُحصى في تاريخنا وتاريخ غيرنا.

وحتى إذا كان الاسلام هو دين الأكثرية في وطننا، فليس من حق أجهزة الدولة والحكومة ومؤسساتهما والمسؤولين فيهما، دستوريا، أن يكرهوا الناس على الامتناع عما يراه فقهاء الدين، أو بعضهم، مُحرَّما. مثل هذا لا يجوز في الدولة المدنية الديمقراطية، في "دولة القانون" والدستور التي يحمل الجميع لافتاتها، ويخطب الجميع بشعاراتها، وتتسمى قائمة السيد رئيس الوزراء باسمها. ليست مهمة المسؤول في الدولة الديمقراطية وحكومتها الوصاية الدينية على الناس. مهمته خدمتهم في إطار القانون والدستور.

أما هداية الناس إلى "الطريق القويم" فهي من شأن الفقهاء والوعاظ ورجال الأديان، وكذلك المؤمنين عموما، يسعون إليها بالموعظة الحسنة وبالمثل الحسَن. وللمسؤول "المؤمن" أن يمارس حقه في الدعوة لدينه ومذهبه، ولكن خارج أوقات عمله الرسمي، ودون أي استغلال لموقعه في الدولة والحكومة، أو تسخير لمؤسساتهما ووسائلهما وأموالهما، وأجهزتهما الأمنيه والقانونية في دوره الدعوي الخاص هذا، فالدولة ملك العراقيين جميعا، وهم من أديان وعقائد مختلفة، كما نعرف. ثم أن المسؤول "المؤمن"

لا يتلقى أجره من المال العام بوصفه داعية أو مبلغا أو مبشرا، فأجره في هذا عند الله، وإنما لأنه أجير عند المواطنين لمهمة أخرى، عليه أن يجاهد نفسه للقيام بها بما يفيها حقها كفاءة ونزاهة وأخلاقا ونكران ذات. ونظن أنكم تعتقدون معنا، أيها السادة الرؤساء، بأن هذا من جوهر الإيمان الحق.

إننا نرى، أيها السادة الرؤساء، بأن (ثقافة المنع) ومنظومته التي يمارسها بعض الساسة في "العراق الجديد" ليست سوى تعبير عن (ثقافة القمع) ومنظومته، في الجوهر. والإثنان لا يؤديان، في نهاية المطاف، لغير الاستبداد ولا ينتجان سواه، بمعزل عن الأزياء التي تتزيا بهما هاتان (الثقافتان) ومنظوماتهما الفكرية: دينية تلك الأزياء كانت أو دنيوية. هكذا كان الأمر عبر التاريخ البشري كله، وليس تاريخنا استثناء له.

وعي هذه الحقيقة هو ما حدا بمثقفينا، وبمن وقف معهم من أحزاب وساسة ومنظمات مجتمع مدني، إلى تبني شعار (الحريات أولا) الذي رفعته مؤسسة (المدى) الثقافية. الحريات حق أساسي لا يمكن تجزئته أو تعطيله أو إخضاعه لأمزجة بعينها، إذ لا ديمقراطية حقيقية، ولا إعمار يدوم ، ولا تطور يتحقق، ولا لحاق بركب الحياة، ولا أوطان يفخر المرء بانتمائه لها، دون هذه الحريات.

إن عليكم، أيها السادة الرؤساء، مسؤولية تاريخية وأخلاقية أمام الناس والعالم، وإزاء القسم الذي أديتموه، والعهود التي قطعتموها للعراقيين ، وعلى أنفسكم كذلك، في حماية الدستور والالتزام به، واحترام حريات الناس وخياراتهم، حتى لو كانوا أقلية.

أننا نأمل منكم، أيها السادة الرؤساء، إيقاف كل ما من شأنه أن يعيد البلاد إلى أحوال الماضي والعتمة.

مع جزيل احترامنا وتقديرنا
لجنة تنسيق التيار الديمقراطي في ألمانيا

محافظ بغداد في مواجهة بغداد

حسن السوداني

البغداديون مستاءون من المحافظ الذي قدم اليهم من خلايا حزب اسلامي الى كرسي مدينة ماكان لها ان تسلم قيادتها الا لرجل من سنخها او مؤرخ او شاعر مجيد او مفكر يجيد لغة مخاطبة البغداديين ويمتهن ثقافة الاعتراف بالشارع العام لهذه المدينة .ان السيد صلاح عبد الرزاق وهو يدير دفة العاصمة الاقدم في التاريخ لم يتعرف على هذه المدينة الا بعد سقوط النظام ولم يقرأعنها القراءة الموضوعية التي تخرجه وتخرجها من دائرة العواصم الموبوءة بالخراب الى عاصمة الثقافة والفن والسياسة وصناعة القادة .

قبل صلاح عبد الرزاق كان سمير الشيخلي الجلاد القادم من اقبية الامن والمخابرات وصناعة الجبروت الامني والسياسي وقد اذاق هذا البعثي بغداد العذاب الشديد ولم تسلم جامعة او جامع او كلية فنون او شارع ثقافي من اذاه وكان اكثر النماذج السياسية بطشا وتنكيلا بهذه العاصمة ..ان الرجل الحالي لم يبطش بالمدينة بطش سمير الشيخلي لكن صلاح عبد الرزاق اساء اليها من حيث اراد حزب الدعوة الاسلامية الذي ينتمي اليه الاحسان اليها وتقديمها عاصمة لكل العراقيين والعرب ..فللمرة الأولى نشم رائحة العقود الفاسدة التي يقف ورائها نجل شقيقة المحافظ ولولا نفوذ صلاح عبد الرزاق في السلطة التنفيذية لكان للنزاهة كلام اخر مع هذا الولد الذي يتولى او كان يتولى ادارة مكتب خاله المحافظ وهنا اسال ..هل ان الدعوة الاسلامية التي قدمت الاف الضحايا البغداديين على مذبح الحرية والسيادة والاستقلال والمساواة والعراق الجديد تعلم دعاتها فنون العقود الفاسدة والاثراء غير المشروع على حساب الوطن والمواطن وحريته ومقابر اهله الجماعية؟.

اوصل اهل الحكمة والاخلاص للسيد المحافظ همسا ان العقود الفاسدة توقع بلا رقيب او حسيب في مكتبه وهنالك اثرياء دون سن المراهقة الشبابية موجودون في المكتب لكن عبد الرزاق تجاهل هذا الهمس ولم يستمع للاصوات المخلصة وفوق هذا وذاك اعتبر الكلام عن الفساد غير صحيح في ظل مناخ صحي يمر على العاصمة بغداد !!.

كل العارفين بالعاصمة ومطالبها الخدمية يقولون ان السيد المحافظ وبعد اكثر من ثلاث سنوات من وجوده في الموقع الرسمي لازال غير مدرك لهذه المطالب ودون مستوى وعي الحركة المطلبية التي تضج بها اقدم عاصمة واقدس بشهدائها وتضحياتها ومايعانيه اهلها يوميا من الوان الكوات والمفخخات والقهر الاصولي ..فلاتمر بشارع او تنزل بمكان فيه سابقا نزهة او مساحة اصطياف الا وبه شيء من الق الفساد والاهمال واللامبالاة وكان الاف الموظفين والعاملين الموجودين تحت امرة السيد صلاح عبد الرزاق لاوجود لهم في بغداد..

من الشجاعة الاعتراف بالتقصير وعدم المعرفة بادارة الاشياء ..ومن الخير ان يكون المسؤول الملتزم القادم من حركة الدعوة الاسلامية التي قدمت اغلى مالديها من نفوس دعاتها في موقع نقد نفسه ومشروع ادارته قبل ان تنتقده الصحف ووسائل الاعلام ويكون مادة تسلية في وسائل التشهير السياسي في العاصمة هذه الايام .. وهي ايام صعبة بسبب اقتراب الانتخابات المحلية او مايسمى بانتخابات مجالس المحافظات ولانعرف ماأعد عبد الرزاق لجمهوره البغدادي الذي سيذهب لصناديق الاقتراع والادلاء بصوته هل سيكون المحافظ على قناعة بعمله السابق وماأداه في المرحلة السابقة من وجوده في سلطة بغداد ؟.

ان بغداد بماتمثل من موقع في سياق الحضارة والمدنية والفكر والثقافة العربية والوطنية المحلية وماتحتزن في طيات ترابها من امكانات ورؤى جمالية وكونية لايمكن ان يكون محافظها حزبيا حتى النخاع لايعكس في حركته الاجتماعية والتنفيذية قواعد العمل الحزبي فينفتح على هذا لاسباب حزبية وسياسية وينغلق على ذاك للأسباب نفسها ومن المعيب ان يكون في مكتب المحافظ ابن شقيقة مختلس باسم المحافظ فيما اودع رئيس الوزراء امانة حماية العاصمة في عاتق الرجل ..ان من يتغافل عن اختلاس ابناء الشقيقات للمال العام ويتلاعب باصول العمل من اجل عاصمة اجمل وارقى ويتناسى الواجبات الحقيقية التي من شانها النهوض بالعاصمة على كل المستويات هو في موقع المسؤولية ولن يكون المسؤول والقائد والمحافظ الحقيقي ومثل هذه النماذج لابد من حركة اجتماعية شبيهة بحركة المطالب الشعبية التونسية هذه الايام تطيح بعبد الرزاق وتاتي برجل من بغداد يفهم حسها ويترجم ماتريد على الارض ولايسد الطرقات ويمنع السيارات المارة او يقطع الجسور من اجل استكمال بناء منزل عمته !!.

نحن بحاجة الى مؤرخ وليس الى سياسي ليكون محافظا لهذه العاصمة والمؤرخ اقوى واكثر اخلاصا من السياسي القادم من خلايا الحزب الى فضاء العملية التنفيذية والجمالية في عاصمة آن الأوان الآن من اجل مشروع بناء حقيقي يستنهض همم ابنائها ويخرجها من ظلمة الارهاب ومجون العقود الفاسدة والرجال الفاسدين الى فسيح الامن ورسوخ القيم الوطنية. .

اسماك القرش

رجاء القيسي / ناشطة نسوية

يبدو ان جينات اسماك القرش بدأت تستفحل وتعمل عملها اللا انساني عند بعض المسؤولين واصحاب القرار ..وانهم امتداد لحملات "قائد الجمع المؤمن" في تكميم الافواه بالتهديد والوعيد!!

سنين عجاف مرت على شعبنا العراقي المبتلى ومعاناة الأدباء والمفكرين والفنانين والشرفاء من الكبت والاضطهاد وخنق الحريات على اشكالها... وما ان آن الاوان لنيل والتمتع بحرية الفكر حتى عادت بربرية القروش البشرية لنهش كل ما هو راق وجميل .

اين منهم والحرية التي يتشدقون بها ليل نهار في تصريحاتهم ومؤتمراتهم الصحفية وما اكثرها ؟ اين منهم والديمقراطية في التعبير عن الرأي ونقد عمل الحكومة للأرتقاء بها للاحسن ... لكثرة تصريحاتهم بمنح الشعب الحرية ـــ المقيدة ـــ حتى انهم اصابونا بالصداع . فالحرية ليست اغتصاب الحقوق وليست تجريح الاخرين واللامبالاة في احترام حريتهم العامة والخاصة ومصادرتها .. وتذكروا ان الحقوق والحريات تؤخذ وأحذروا غضب الشعب

اما يكفينا من ازمات؟ اثقلت كاهلنا واحنت ظهورنا كالبطالة، الامن ، السكن ، غلق الشوارع ، انسداد المجاري، وازمات صحية وبيئية ومائية وكهربائية ... تفتقت اذهانهم لخلق ازمات اخرى لغلق ابواب الاتحادات الثقافية والفنية والادبية والتعتيم على كل ما هو رائع ويسمو بالانسان ويرتقي به. ام انهم يعملون وفق سياسة ((اشغل الجندي قبل ان يشغلك)) لانهم يخافون الثقافة المثقفين .. فالثقافة تعني الوعي .. والوعي يؤدي الى امكانية التشخيص ونقد الظواهر السلبية وتعثر اداء الحكومة . اغمدوا سيوفكم واخفوا كواتم الصوت.

فالمبدعون منا ياهم تضاعفهم

كلما قلَ من اعمارهم كثروا

فقد فتحت ابواب المستقبل لتتشابك ايدينا ونشد على ازر الخيرين والمناضلين والوطنين الشرفاء ونغسل قلوبنا بماء المحبة ونضيء عقولنا بالوعي والحذر ونرفع ايدينا للعمل والبناء ولنسابق الامم في اولمبياد الاعمار والابداع فلدينا الكثير من المبدعين وفي شتى المجالات ونتحدى ونتحدى حاجز القهر والكبت الى رحلة الامل والرفاهية.

عراق 2010
انتخابات ونساء وحريات

يدخل العراق عام ٢٠١١ وانتخاباته لم تُنجز بعد على رغم مرور نحو سنة على إجرائها في آذار (مارس) ٢٠١٠. ظاهرة سلبية لا شك. لكن على رغم عدم إنجازها، فإن الجانب الايجابي الأكبر فيها يتمثل في ان التوترات والاحتقانات التي رافقتها وتبعتها، بل والمستمرة من أوجه عدة، لم تنجح في إلغاء العملية السياسية، بل اقتصرت على اشتباكات كلامية بلغت حد التلاسن من دون قطع التواصل والتحاور، حتى انتهى المخاض بولادة اتفاق تم على يدي رئيس اقليم كردستان مسعود بارزاني بين الاطراف المتنافسة الرئيسة الفائزة على تشكيل حكومة أطلق عليها صفة «توافق» تغطية لصفتها الحقيقية: (المحاصصة).

كامران قره داغي
عن صحيفة الحياة اللندنية ٢٠١١/١/٢

وبعد كل المناوشات والاتهامات المتبادلة القاسية وتأكيدات صدرت عن هذا السياسي او ذاك بأنه لن يقبل المشاركة في حكومة تضم هذا السياسي او ذاك، عاد الجميع الى التفاهم والمشاركة بعدما اتضحت استحالة التمسك بتعهداتهم. هذه الظاهرة صارت سمة مميزة للعراق الجديد كي يتفوق على صعيد الحريات السياسية على غالبية الانظمة في محيطه الاقليمي.

بعبارة أخرى أسكتت هذه النتيجة الأصوات التي علت داخل البلد وخارجه والتي تنبأت بأنه ساقط في الهاوية لا محال. ولا عجب في أنها نتيجة يعتبر المتحاصصون أنها لو وُضعت وحدها في احدى كفتي الميزان، فإن وزنها سيعادل وزن كل السلبيات في كفة الميزان الأخرى.

لكن تبقى الانتخابات غير منجزة لأن الاتفاق لم يتم بعد (حتى كتابة هذه السطور الخميس الماضي) على شغل وزارات رئيسة منها الدفاع والداخلية والأمن ورئاسة لجان برلمانية ومناصب أخرى بعضها لا يقل أهمية عن الوزارات. فوق ذلك يستمر الجدل على قضايا عدة لا بد من حسمها في إطار الاتفاق على تشكيل الحكومة. فهناك مشروع المجلس الوطني للسياسات الستراتيجية الذي ما زال يتعين عليه ان يظهر الى الوجود قانوناً يصادق عليه مجلس النواب فيما الغموض يسود سلطات المؤسسة ورئيسها.

يُشار الى ان المنصب ابتكرته الضرورة التوافقية ترضية لزعيم (العراقية) إياد علاوي الذي فازت قائمته بالمركز الأول في الانتخابات، لكنه هُزم في مسعاه للحصول أولاً على رئاسة الوزارة وثانياً على رئاسة الجمهورية.

ماذا ايضاً؟ قانون آخر ينتظر حسماً ويتعلق بنائب رئيس الجمهورية. الدستور ينص على تعيين نائب او أكثر لرئيس الجمهورية وفقاً لقانون يقدم رئيس الجمهورية مشروعه الى مجلس النواب. المجلس يناقش حالياً المشروع ولم يحسم بعد موقفه من عدد نواب الرئيس وكيف ستحدد صلاحياتهم التي يُفترض أن تُحدد لهم من جانب الرئيس، علماً ان صلاحياته محددة اصلاً بموجب الدستور.

الى ما سلف يُضاف الغبن الذي لحق بالمرأة جراء تهميش دورها في الادارة الجديدة. الدستور نص على ألاّ تقل نسبة النساء في اي قائمة انتخابية عن ٢٥ في المئة، الأمر الذي انعكس على توزيع المقاعد النيابية. وبالمقارنة بسابقتها، فإن الحكومة الجديدة تكاد تخلو من النساء، الامر الذي حمل النائبات ومنظمات نسوية على الاحتجاج بقوة على تجاهلهنّ. هذا الفشل تتحمله الكتل المشاركة في الحكومة التي صارت ذكورية بامتياز. كذلك الأمر بالنسبة الى اللجان البرلمانية التي اقتصرت رئاساتها على الذكور. رئيس الوزراء المُحرج نوري المالكي تعهد بأن يوسع الوزارة المنتفخة اصلاً (أكثر من ٤٠ وزيراً) بإضافة وزارات للدولة كي يزيد نسبة النساء في الحكومة.

المالكي المحرج زاد الى ذلك كله انه غير مرتاح للحكومة معترفاً بأن وزراء لا يعرفهم فرضوا عليه نتيجة لتوزيع المناصب محاصصةً على الكتل السياسية. ناهيك عن أن هذه الكتل التي تتألف من أحزاب وجماعات غير متجانسة، بل متنافسة أحياناً، رشحت الى وزارات من حصتها شخصيات ليس على اساس الكفاءة ومبدأ الشخص المناسب في المكان المناسب، بل لاعتبارات أخرى في مقدمها الحرص على إرضاء احزابها وجماعاتها. والنتيجة ان وزارات صار على رأسها أشخاص أبعد ما يكونون عن اختصاص وزاراتهم.

في غضون ذلك كله طرحت نفسها على المسرح قضية الحريات العامة المكفولة دستورياً. فقد قرر مسؤولون إداريون بدعم من سياسيين، إنه ليس ضرورياً احترام الدستور اذا كان مناقضاً للأيديولوجية الدينية او الطائفية التي يؤمن بها المسؤول المعني. مثال على ذلك ان مجالس محافظات قررت تفسير القانون على هواها فاتخذت اجراءات منعت بموجبها إقامة مهرجان ثقافي او عروض للسيرك او امسيات غنائية وموسيقية بذريعة ان الدين يحرّمها. وتمادى مسؤولون قائمون على شؤون التعليم بفصل الطالبات عن الطلاب ومنع تدريس الموسيقى والمسرح في مؤسسات قائمة اصلاً على تدريس الموسيقى والمسرح. بل وصل الامر الى إغلاق نواد اجتماعية ومهنية بذريعة انها تقدم لروادها المشروبات الكحولية من دون الحصول على رخص بذلك او تجديدها، مع ان هذا الإجراء يدخل في باب المستحيلات طالما يمتنع موظفون يفترض أنهم مسؤولون عن منح الرخص او تجديدها عن قبول الطلبات بذلك، بذريعة ان إيمانهم الديني يمنعهم من مسّ اي طلب للإذن ببيع الخمور. الصراع في هذا المجال يستمر بين غالبية تؤيد هذه المحرّمات وأقلية ترفضها.

يبقى ان أعياد الميلاد هذا العام كانت مأساوية حقاً بالنسبة الى المسيحيين الذين تعرضوا الى هجمات إرهابية بشعة أسفرت عن سقوط مئات القتلى والجرحى وفرار عشرات الآلاف من المسيحيين من بغداد والموصل الى إقليم كردستان او الى خارج العراق.

ما سلف يمثل بعضاً من ظواهر متناقضة شهدها عراق ٢٠١٠ على صعيد الانتخابات والحريات، سلباً وإيجاباً. وهي في مجملها تشكل تحديات كبرى ستشغل العراق طوال ٢٠١١ وما بعد ذلك الى مدى طويل.

مجتمعاتنا لا تفقه معنى تحولات الحياة

ناهيكم عن المساهمات القميئة نتيجة الجهل فى المعلومات! وطغيان المفبركات والأكاذيب، وطغيان المصالح الشخصية النفعية على أغلب المواقف والخطابات من أجل تغييب الحقائق! وهناك: هياج العواطف بعيداً عن وازع العقلانية والتفكير! وشراسة الأيديولوجيات والمعتقدات والشعارات على فرص التعايش السياسى والدينى والاجتماعى والثقافى المعاصرة، وانتشار الآراء والأحكام السريعة التى تحكمها المطلقات من دون تحديد للمشكلات ومعالجات هادئة للجزئيات! إننا نراقب ما الذى يسود فى مجتمعاتنا من فقدان للثقة بين مجتمعاتنا وحكوماتها.. للأسباب كلها أعلاه!

إن ما وصلت إليه حياتنا اليوم هو مدعاة للتفكير والمعالجة، بعيداً عن شعارات لا أساس لها فى الواقع! إن مجتمعاتنا بحاجة ماسة إلى تبديل مطلقاتها إلى تفكير نسبى للأشياء، والخروج من عالم الأوهام الذى يعتبرونه حقائق قائمة بذاتها، وإذا بدأ الإنسان يفكر قليلاً ضمن آليات الشك كالتى قال بها ديكارت ونسبية القياس من خلال التجربة والبرهان لما تكونت فى ذهنه تراكيب راسخة، فربما يغير ذلك من قناعاته ومطلقاته لكل الأمور.. ويبدأ يتنازل رويدا عن أبراجه العاجية التى ستحطمه فى يوم ما! حتى يجعل كل الأطراف تتحرك فيما يسمى بشفافية التفكير، من أجل كسب شفافية سياسية تستند أساساً على تغيير الذهنية ومرونة الأشياء والإيمان بنسبية الحياة.

مجتمعاتنا لا تتعلم من الصدمات شيئاً!

إن صدمات تاريخية قوية جدا لم تؤثر أبدا، كما يبدو فى شرائح مجتمعات عربية متنوعة حتى إن غدا بعضها جاليات فى عالم الغرب الذى يحفل بمكونات وتشيؤات وموروثات ومكتشفات.. إلا أنها جميعها لم تؤثر أبداً فى الذهنيات الصلدة التى لم تتقبل أبدا حتى هوامش الأمور فكيف تتقبل أنصاف الحلول؟ وكيف تقبل أن تتعايش مع المستحدثات الجديدة ومع الآخر برغم استخدامها الأعمى لكل وسائله وآلياته وتكنولوجياته وإبداعاته وإعلامياته..؟

لقد انتهت مراحل زمنية متنوعة لم تعرف فيها أبدا قيم المرونة والوسطية والاعتدال بسبب ما فرض علينا من شعارات دموية، وخطابات مخيفة، وإعلاميات صارخة وضمن أساليب سموها بالثورية والعنف الثورى وصولا إلى التكفير الجمعى، وطغيان الهمجيات القاسية للمؤدلجات العقيمة التى ترسبت فى مذاهب سياسية وتحزبات شوفينية متشبعة بأغرب الأصوليات الشرسة من دون أى وازع للتسامح وبلا مقابلة الرأى بالرأى، ولا الحجة بالحجة كما فعل الآباء الأولون.. لقد ساهمت فى صناعة ذلك كله: الأجهزة التربوية والتعليمية والإعلامية، إذ تتحمل مجتمعاتنا نفسها القسط الأوفر من نتاج تلك الصناعة التى أفرزت ظواهر مخيفة لا يمكنها أن تجعلنا نمضى لا فى صراعنا المصيرى ضد أخطبوط التخلف والبدائية، ولا فى بناء مستقبلنا الحضارى من أجل أن نتعامل مع العالم بنفس الصيغ الذكية العلمية والسايكولوجية والإعلامية والفكرية التى يتعامل بها معنا! إن شراسة ما هو متأصل من تقاليد مقيتة، وأعراف صلدة، وقيم بالية فى مجتمعاتنا، تجعل كل الأجيال لا تتأثر أبداً بالصدمات الصعبة والمريرة التى يمكنهم من خلالها تقويم اعوجاجهم والسير قدما فى طريق المستقبل.

حقوق الإنسان: أين هي؟

- السؤال: هل باستطاعة مجتمعاتنا أن تتمتع بحقوقها كاملة والتي تضمنتها القوانين وتكفلتها الدساتير بعيدا عن أية ممارسات كاذبة باسم الدين مرة وباسم الديمقراطية مرات..؟ وكلها تمثل حالات محتقنة واتجاهات عقيمة لا تؤمن هى الأخرى لا بالحريات ولا بالرأي الآخر ولا بالديمقراطية.. وهنا أحب القول، أن كل المنظمات والهيئات والأحزاب والجماعات التي تنادي بمثل هذه الأفكار التي تعتبر وليدة نتاج تاريخ أوروبا السياسي والفكري الحديث لا يمكنها أبدا اعتبار مرجعياتها عربية أو إسلامية، وإلا تكون قد سجلت نوعا غريبا من الهراء الذي لا يمكن أن يتقبله العالم اليوم أبداً.

عندما نفكر في حقوق الإنسان والديمقراطية في عالمنا الذي يقدمه أبناؤه اليوم لقمة سائغة للآخرين.. علينا أن ندرك بأن الحقوق السياسية تأتي في نهاية السلم، إذ تسبقها حقوق متنوعة فى التربية، والتفكير، والمجتمع، والعمل، وتكافؤ الفرص، والعائلة، والمرأة، والمواريث، والدراسة، وصنع الإرادة، والتعبد والدين، وإحقاق الحق، والتملك، وتوزيع الواجبات، وصنع القرار.. إلخ إننا نقفز قفزات عالية تحت ذرائع ومسميات عريضة للدفاع مثلا عن سجناء الرأي السياسي من دون أن نعمل على تحرير سجناء أحرار المجتمع المقموعين ظلما وعدوانا وراء أبوابهم المقفلة وذهنياتهم المركبة، ذلك أن البعض منا قد لا يهاب ما تصدره الدولة من قرارات، ولكنه يخشى ما يفعل به المجتمع إن حاول الخروج عن تقاليده العمياء وأساليب رجال التابو البليدة.

مجتمعات شتى كان عليها أن تتقدم جدا بمشروعاتها، وإبداعات أبنائها، لتوظف مؤسساتها المدنية والأهلية فى الإنتاج كي تؤثر في العالم كله.. ولكنها للأسف بقيت أسيرة منظوماتها الفكرية، وسجينة تقاليدها، وقد كبلها المتخلفون والمهرجون والأغبياء والمتكلسون والمتحنلقون والشعاراتيون.. بالأغلال الحديدية تحت حجج واهية وتسويق أوهامها المميتة التي لا تعترف مطلقا بحرية الإنسان وتفكيره وسماحة دينه وسمو عقائده.. ويا ويل من يخرج عن تلك الأطواق والأقفاص الحديدية حتى لمجرد تعبير عن رأي جديد، أو بيت شعر، أو فكر جديد..!! حقوق الإنسان ضائعة في مجتمعاتنا العربية كلها! فالإنسان لم يتمتع بحقوقه المادية ولا المعنوية.. وكم زهقت أرواح بشر من دون مبرر، وأعدم وقتل واغتيل وفقدت الألوف المؤلفة بلا حق! وكم ضاع من الأطفال، وانحرف من النساء، وكم تراكمت من سيئات فى حياتنا على امتداد القرن العشرين؟؟

وأخيراً: انتظروا ماذا سيحدث؟

لقد نشرت مطلع عام ٢٠٠٢ النص التالي: «أقول بكل جرأة أن واقعنا المهترئ والذى لا يريد البعض أو الكل الاعتراف باهتراءاته سيغدو لا محالة على المشرحة الأمريكية، إذ ستجد أمريكا نفسها باسم النظام العالمي الجديد أن الشراكة ملزمة بهندسته على مزاجها! نعم، هندسته ليس سياسيا كما يصرخ البعض، بل الأخطر من ذلك هندسته اجتماعيا وفكريا وتربويا وتعليميا وثقافيا وإعلاميا.. وأعتقد أن الكل سيرضخ بفوضى هذا القادم الجديد ويعمل بنصائحه ويقر ويصفق له.. فهل من معترض؟ إننى أشك فى ذلك!"

إن آخر ما يمكنني قوله: إنني لا أدين الآخر بما يفعله فينا، بل لابد من إدانة أنفسنا عما جنيناه بحق أنفسنا على امتداد القرن العشرين.. لقد بدا واضحا جدا أن دولنا ومجتمعاتنا قاطبة كانت لا تفقه معنى تحولات التاريخ والزمن والحياة، فبدل أن تستوعب تلك التحولات وتعرف حجومها وأثقالها وقدراتها وتسرع الخطى فى التفاعل معها برؤية واقعية ومستقبلية، فإنها تراجعت لتمشي متصادمة مع هذا وذاك، إذ إنها كانت ولما تزل تمشى وعيونها إلى الوراء فهى كانت، ولم تزل ماضوية التفكير باسم التراث مرة، وباسم المذهبية مرة، والسلفية مرة والطائفية مرة.. وباسم الماضي التليد مرات، وهي تتصور نفسها أكبر من حجمها كثيرا.. فهل ستغير الأجيال الجديدة من واقعها وتفكيرها وتراعي حقوقها وحرياتها وتصبح هي سيدة مستقبلها فى القرن الواحد والعشرين؟

ربما نعم إن أخذت بالقطيعة، وربما لا إن بقيت تراوح فى مكانها.. كي أصرخ قائلا: ربما سنكون وربما لا نكون!

> من أسوأ العادات التى ابتليت بها مجتمعاتنا العربية، وبطبيعة الحال ما عكسته تصرفات الناس في كل منها، عدم تقبل كل الآراء عندما تطرح، بل وممارستها، أي المجتمعات، القمع في كل جزئيات الحياة وكل ما يعين ذلك التسلط من وسائل وأدوات سواء أكانت مادية أم معنوية، ومما يزيد في الطين بلة، ما يطغى على حياتنا في عالمنا العربى والإسلامي من ضيق في الأفق، ومحدودية فى الرؤية، وضعف في الإمكانات، وهشاشة فى التعامل، والتراخي فى الأعمال الجمعية، وبلادة الساسة والمتحزبين، وانشغال الزعماء والمسؤولين وحتى سذاجة بعض المثقفين في المجتمع..

د. سيار الجميل

الحريات أولا

الحملة الوطنية من أجل عراق ديمقراطي متحضر

العدد (2005) السنة الثامنة -الاربعاء (5) كانون الثاني 2011

http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

ماذا تنتظرون بعد ؟!

بلقيس حميد حسن

الكلمة التي القتها الشاعرة بلقيس حميد حسن في الاجتماع الذي دعى له بلاتفورم المنظمات والجمعيات العراقية في هولندا للنظر بالاحداث والقرارات الاخيرة لمجلس محافظة بغداد، وجاء فيها:

باسمي شخصيا وباسم جمعية عشتار للمرأة العراقية في لايدن، احييكم جميعا.. يمر العراق اليوم بمنعطف خطير من تكالب قوى التخلف والتعصب المختلف الالوان. فهو تعصب يقمع كل حرية لأي فرد في المجتمع مهما كان انتماؤه، انه ظاهرة لقتل شعب ووطن وتحطيم تاريخ عمره آلاف السنين.

انه سخرية من الروح البشرية وكرامتها، ومحاولة لتهديم كل البنى في مجتمع بدأ للتو يتلمس الطريق للنور ويحبو نحو مفاهيم العصر ليتفهمها كالديمقراطية والحرية.

لقد مر الشعب العراقي باكثر من اربعين عاما من الظلام والقهر والاضطهاد، وحينما سقط الطاغية استبشرنا خيرا وقلنا لعله الأخير في قوائم الطغاة الذين سيطروا على كرامة الشعب واستباحوا كل مقدراته، لكننا لم ننج اليوم من مسؤولين شابهوا بتصرفاتهم وطغيانهم ملوكا وسلاطين ورؤساء كالحجاج والسفاح وصدام، انما بلغ بهم الأمر ان يقودوا الشعب الى ظلمات الأوهام الاولى ويحرموا مافطر عليه الانسان من فنون بريئة تنقذ شباب اليوم من السقوط بالارهاب بعد ما عجزوا عن حل مشكلة الفقر والبطالة والتشرد وازمات الماء والكهرباء والازبال وكل شيء..

كل شيء في العراق بات أزمة ، فماذا ينتظر العراقي بعد ليصرخ بأعلى صوته لا للتخلف ولا للاحزاب الدينية والعصابات والشخصيات التي اعتقدت انها رسل الله على الارض.. اننا اذ نشجب اليوم كل مايحرم في العراق من موسيقى واغلاق النوادي الثقافية ودور الترفيه في بغداد واغلاق دور السينما والتضييق على المرأة والفنون والمسارح، لابد لنا من ان نعمل على توحيد الجهود لنكون قوة بوجه هذا الزحف الهمجي الرافض للحياة والقاتل لها..

لسنا مع جهة معينة ولا مع كتلة ما، اننا مع الانسان العراقي و حقوقه المغتصبة، إننا مع جميع مكونات الشعب العراقي وضد الهجمة الظالمة ضد المسيحيين والصابئة المندائيين والايزيديين وغيرهم من تشكيلة العراق التي نعتز بها، نحن مع التقدم والرفاه، مع صيانة اموال الشعب المسروقة وتوظيفها لصالح الأرامل والأطفال والشباب الضائع والباحث عن أسوأ وأحط أساليب الحياة من اجل البقاء فقط وهذا لعمري اكثر ايلاما من الموت ذاته..

فلنجلس سوية لنضع برامج التحرك لصد تلك الهمجية.. ولابد لنا اليوم من ان نقف بكل امكانياتنا ليكون موقف المثقف الليبرالي الرافض لاساليب التخلف واضحا بمواجهة المثقف الذي يرضى بما يجري ، وبدون ان ينقسم المثقفون اليوم إلى رافض للتخلف برفع الصوت والعمل على التغيير أو مؤيد له بالصمت لايمكن ان نغير شيئا من الواقع الثقافي والاجتماعي العراقي. ولنا تجربة في الثلاثينيات حيث انشد الزهاوي:

مزقي يا ابنة العراق الحجابا . واسفري فالحياة تبغي انقلابا

مزقيه أو احرقيه بلا ريث . فقد كان حارساً كذابا

ومن ذلك اليوم بدأ تاريخ المرأة العراقية يتغير نحو الافضل، ولكن الردة بدأت منذ حملة صدام الايمانية وادعاءاته المزيفة بطلاء الدين. واليوم لا بد من صيانة مابقي لنا من هامش بسيط من الحرية الذي يكفله لنا الدستور، ولابد من رفض حياة لا تتمتع بها المرأة او الثقافة والفنون والحقوق المدنية والحريات الشخصية بأدنى الاعتبار والاحترام فنعيش بأدنى سلم التطور المدني .

شكرا لدعوتكم ومعا لنوحد صرخاتنا ضد الظلم..

جمعية عشتار للمرأة العراقية . لايدن

سلاماً يا عراق

زمان الحرية

إن قالت العرب : "يجوز للشاعر ما لايجوز لغيره"، وفسره البعض انه يعني حرية التصرف بالقواعد والنحو، لكن العراقيين فسروا القول على انه يجوز للشاعر التعبير بحرية تقديرا منهم لموهبته.

لقد وجد النتاج الشعري بالعراق فرصة للتطور نوعا وكما بفضل ما توفر له من حرية واسعة فصارت له اصناف عدة منها: المكشوف والخمريات والوجدانيات والمراثي والمدائح الدينية وغير الدينية، اضافة للهجاء الذي شكل، في بعض من جانبه الايجابي، عمودا من اعمدة انتقاد دعاة التخلف والجهل ونذم الطغاة وفضح وعاظ السلاطين.

ولولا شغف العراقيين بالحرية، لما كان لأبي نؤاس ان ينهض شاعرا مجددا يمشي على طوله ببغداد رافعا كأسه متساميا على شعراء الخيل والرمح والجمال ساخرا من البكائين على الاطلال، ليفتح بذلك صفحة حضارية مضيئة في تاريخ الادب العربي كله.

حب العراقيين للحرية لم يأت مصادفة، بل توارثوه في جيناتهم عبر آلاف السنين من ايام حضاراتهم الاولى. في محاضرة للباحث الدكتور علي الشوك في ديوانية الكوفة بلندن في نهاية التسعينيات، كنت قد حضرتها، كشف عن ان السومريين اذا نصبّوا ملكا جديدا يأتون به الى ساحة عامة وينادون على مواطن من اقل الدرجات الاجتماعية، وقد يكون شحاذا، ليصفع الملك الجديد. هذه الطريقة فسرها الشوك بانها، وحسب الزمن الذي كانت فيه، رسالة للملك ليتعلم الاذعان لشعبه. لقد عرف السومريون معنى الحرية وكانوا اول من كتب اسمها Emargi "ايمارجي" قبل ستة آلاف عام. وفي بابل اتسعت الحرية لتشمل الحيوان ايضا حيث ورد في ماكتبوه شعار يقول: " حتى الكلب ببابل يصبح حراً " .

كان من يريد ان يقول شعره بحرية يقصد المربد، ومن يطارده سيف حاكم بدوي بسبب قصيدة قالها يلوذ بالعراق. وما كانت الحرية والحماية العراقيتين للشعر والشعراء فقط، بل امتدت ايضا لتشمل المفكرين والكتاب والرسامين وفقهاء الدين الذين مكنهم زمان الحرية بالعراق، وخاصة ببغداد، من تأسيس أشهر وأهم المدارس الفقهية والمذهبية والفرق الفلسفية .

لم يجرؤ حاكم عراقي واحد، خاصة في العصر الحديث، على شتم الادباء ومعاقبتهم والتضييق عليهم وتشويه مكانتهم حتى لو شتموه جهارا. وظلت حرية الادب والادباء مقدسة الى ان تسلط صدام على رقبة العراق فذبحها بقوانين شمولية جائرة وقدمها على طبق من ذهب لبعض الظلاميين الذين صار بعضهم اليوم، وبدون ادنى حياء، يطبقها كقانون ٨٢ لسنة ١٩٩٤ الكريه.

وللإنصاف اجد ان لا بد من ذكر المرحوم عبد الكريم قاسم الذي اعطى مثلا نادرا في سعة صدره واحترامه للأدباء. فلا أحد ينكر تقديره واحترامه لشاعرنا الكبير الجواهري وكذلك السياب رغما انهما انتقداه، لا بل وشتماه ايضا، في اكثر من قصيدة ومقال. لقد كان نصب الحرية في ايامه لوحة ناطقة بوسط بغداد وليست خرساء ، كم يحدث اليوم، تتربص بها معاول اعداء الفن والموسيقى كما.

وللأمانة يجب ان اذكر ايضا بموقف المرحوم نوري السعيد مع الشاعر الشعبي الملا عبود الكرخي الذي نشر ضده الكثير من القصائد في جريدته، حتى انه مرة انتقد نوري السعيد وجها لوجه. لكن الاخير لم يتعرض له لا من قريب ولا من بعيد، لا بل قيل انه كان يبادر الكرخي بالسلام واحيانا لا يرد الكرخي عليه سلامه.